الأمم المتحدة

E/ECA/COE/40/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 March 2022

Arabic
Original English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الأربعون

داكار (حضوريا وعبر الإنترنت)، ١١ - ١٣ أيار/مايو ٢٠٢٢

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

تقرير مرحلي عن تحويل النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها في أفريقيا

أولا- معلومات أساسية

١- من الضروري أن تتوافر إحصاءات عالية الجودة لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، ولرصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والخطط والأولويات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها؛ وخطط وأولويات التنمية الوطنية. وهذا ما يفسر الطلب المرتفع والمتزايد باستمرار بأن تقوم النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم بإنتاج ونشر إحصاءات عالية الجودة. فالبيانات عالية الجودة ضرورية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والخطط والأولويات الإنمائية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب والاستجابة لاحتياجات المستعملين. ويدعم إنتاج الإحصاءات واستخدامها اعتماد قرارات وسياسات وخطط أفضل وأسلم تمكِّن من تعزيز رفاه السكان.

٢- إلا أن بعض البلدان الأفريقية ما برحت تدور في حلقة مفرغة تتسم بقلة الاهتمام بتوافر إحصاءات جيدة وضعف الطلب عليها من أجل اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. وقد يُفضي هذا الضعف في الاهتمام والطلب إلى نشأة مؤسسات إحصائية ضعيفة وذات هياكل إدارية رديئة؛ وإلى نقص في مستويات التوظيف والهياكل الأساسية والأدوات؛ وانخفاض القدرات البشرية لمنتجي البيانات ومستخدميها على حد سواء؛ والافتقار إلى آليات

* E/ECA/COE/40/1

A.22-00253

التنسيق والتعاون داخل نظم البيانات. وتؤدي هذه التحديات بدورها إلى انخفاض نوعية البيانات، وهو ما يعزز الموقف الأولي المتمثل في ضعف الاهتمام والطلب، لا سيما على مستوى السياسات العامة.

٣- وقد سلطت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) الضوء على ضعف النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية. وخلال مؤتمرات رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية التي عُقدت عن بُعد وتولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة الاقتصادية فيما يلي) تنظيمها للتداول بشأن أثر الجائحة على الأنشطة الإحصائية، ناقش المديرون العامون للمكاتب الإحصائية الوطنية تدابير التخفيف التي تتيح مواصلة تنفيذ الولاية الأساسية للمكاتب الإحصائية وخلصوا إلى الضرورة الحتمية لتحويل وتحديث النظم الإحصائية الوطنية في القارة. ووافقت اللجنة الإحصائية الأفريقية، في اجتماعها السابع المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، على إنشاء فريق أفريقي معني بتحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها، يتألف من ١٠ من المديرين العامين لمكاتب إحصائية وطنية، وطلبت إلى اللجنة الاقتصادية أن تضطلع بتسيير أنشطة الفريق (انظر الوثيقة E/ECA/STATCOM/7/12). وتتمثل مهمة الفريق في القيام، من خلال اتباع نهج استراتيجي، بتوجيه وتنسيق العمل المتعلق بتحديث النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا وتحويلها.

٤- وعلاوة على ذلك، أقر مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، خلال دورته الثالثة والخمسين، التي عقدت حضوريا وعبر الانترنت في أديس أبابا يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٢١، إنشاء فريق أفريقي معني بتحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها، يتألف من ١٠ من المديرين العامين لمكاتب إحصائية وطنية. وشجع المؤتمر الفريق على مباشرة الأنشطة التمهيدية واقتراح توجيهات ومعايير إقليمية لتحديث النظم الإحصائية الوطنية وتحويلها.

٥- ويتضمن التقرير الذي بين أيدينا وصفا للتقدم المحرز حتى الآن في تسيير أنشطة الفريق وآفاق عمله في الأجل القصير.

ثانيا- الفريق الأفريقي المعني بتحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها وأفرقته الفنية

٦- رشح مكتب اللجنة الإحصائية الأفريقية ١٠ مديرين عامين ليكونوا أعضاء في الفريق الأفريقي المعني بتحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها لولاية مدتها أربع سنوات، آخذا في الحسبان التمثيل الإقليمي واللغوي وتفاوت مستويات التطور الإحصائي للمكاتب الإحصائية الوطنية في أفريقيا.

٧- وتتمثل أهداف الفريق في ما يلي:

(أ) تحديد المجالات ذات الأولوية بالتحديث والتحويل ومجالات التركيز؛

(ب) تحديد التحديات التي تواجه الهيكل التنظيمي الحالي للمكاتب الإحصائية الوطنية في أفريقيا واقتراح هيكل تنظيمي عام قادر على استيعاب التغييرات؛

(ج) الإشراف والموافقة على وضع الأطر والمبادئ التوجيهية والأساليب والمعايير اللازمة لدعم تحويل وتحديث الإحصاءات الرسمية في أفريقيا؛

(د) إنشاء أفرقة فرعية تُعنى بمواضيع وقضايا محددة، وتوجيهها والإشراف عليها؛

(هـ) إسداء المشورة إلى اللجنة الإحصائية لأفريقيا بشأن المسائل ذات الأهمية الاستراتيجية فيما يخص تحديث الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحويلها؛

(و) اقتراح مناصرين أفريقيين يضطلعون بالترويج لتطوير الإحصاءات في القارة، بما في ذلك تحويلها، ويقدمون المشورة لرؤساء الدول فيما يتعلق بتشجيع ثقافة صنع القرار القائم على الأدلة.

٨- ويتألف الفريق من المديرين العامين للمكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان التالية:

(أ) بالنسبة لوسط أفريقيا: الكاميرون وغينيا الاستوائية؛

(ب) بالنسبة لشرق أفريقيا: كينيا ورواندا؛

(ج) بالنسبة لشمال أفريقيا: مصر (المقرر) والمغرب (النائب الثاني للرئيس)؛

(د) بالنسبة للجنوب الأفريقي: جنوب أفريقيا (الرئيس) وزامبيا؛

(هـ) بالنسبة لغرب أفريقيا: النيجر (النائب الأول للرئيس) ونيجيريا.

٩- وعقد الفريق اجتماعين في عام ٢٠٢٠. وفي الاجتماع الأول، أُنتخب المكتب وأُقرت اختصاصات الفريق ونوقشت رؤيته. وفي الاجتماع الثاني، تداول المديرون العامون بشأن رؤية الفريق وقرروا إنشاء ''نظم إحصائية حديثة لجعل أفريقيا قارة قادرة على المنافسة ومزدهرة''؛ واعتمدوا برنامج عمل الفريق يتضمن معالمه الرئيسية؛ وحددوا المجالات المواضيعية

الرئيسية الثلاثة للتحول والتحديث؛ ووافقوا على إنشاء ثلاثة أفرقة فنية للقيام بالعمل في المجالات المواضيعية التالية:

(أ) الرقمنة وتكامل المبادرات في مجال علم البيانات؛

(ب) منهجية الدراسات الاستقصائية؛

(ج) تنسيق النظم الإحصائية الوطنية والتشريعات الإحصائية (بما في ذلك نظم البيانات الإدارية وغيرها من المصادر).

١٠- وسيركز الفريق الفني المعني بالرقمنة وتكامل المبادرات في مجال علم البيانات على تحديد الآليات المناسبة لرقمنة عمليات الإنتاج وتكامل المبادرات في مجال علم البيانات، مثل البيانات الضخمة، والبيانات التي ينشئها المواطنون، وعلم البيانات. ويُتوقع من الفريق أن يضع نهجا شاملا لتحديث النظم الإحصائية من خلال اعتماد تكنولوجيات مجربة لتعزيز إنتاج الإحصاءات الرسمية. وسيسعى الفريق الفني المعني بمنهجية الدراسات الاستقصائية إلى تقييم مختلف الأساليب المستخدمة في تصميم وتنفيذ الدراسات الاستقصائية وما يرتبط بها من تقنيات تتعلق بجمع البيانات، وتقديم توصيات بشأنها. ومن المتوقع أن يركز الفريق الفني المعني بتنسيق النظم الإحصائية الوطنية والتشريعات الإحصائية (بما في ذلك نظم البيانات الإدارية وغيرها من المصادر) على تعزيز التعاون بين مختلف المنظمات والوحدات الإحصائية المشاركة في إنتاج الإحصاءات الرسمية، وأن يستكشف سبل الاستفادة من البيانات الإدارية المتاحة لإنتاج المعلومات الإحصائية بفعالية وكفاءة، ويضع تشريعات عامة شاملة يمكن أن يسترشد بها تحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها.

١١- ويتألف كل فريق فني من خبراء من المكاتب الإحصائية الوطنية ترشحهم بلدانهم، بناء على طلب الفريق وفقا للمبدأ التوجيهي الذي يقضي بأنه تتولى البلدان زمام الأنشطة. وبعد تكوين مكاتب الأفرقة الفنية، وموافقة الفريق الأفريقي على اختصاصات كل فريق، والمصادقة على برامج عمله، ستَعقد هذه الأفرقة سلسلة من الاجتماعات الفنية.

ثالثا- النواتج والمنجزات المهمة المحققة

١٢- لما كان تقييم حالة البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها العنصرَ الرئيسي لبرنامج عمل الأفرقة الفنية، قدَّمت أمانة الفريق الدعم للأفرقة في تقييم النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا في المجالات المواضيعية الرئيسية الثلاثة. وأبرز تقرير التقييم الجوانب التي ينبغي للبلدان أن تبذل فيها جهودا في كل مجال من مجالات التركيز المواضيعية الثلاثة. وبالإضافة إلى ضرورة أن يستند تحديث الإحصاءات الرسمية إلى أطر قانونية أو سياساتية سليمة، يبين التقرير أنه ينبغي تركيز الجهود على البيئة الإحصائية المؤسسية، والنشر وإشراك المستعملين، وأمن البيانات، وبناء القدرات، والتعاون والتنسيق في إطار النظام

الإحصائي الوطني، والتمويل المستدام للأنشطة الإحصائية، والتقيد بالمنهجيات الدولية. وأخيرا، يدعو التقرير منتجي الإحصاءات الرسمية إلى استغلال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات الإدارية ومصادر البيانات الجديدة لتلبية الاحتياجات من البيانات على نحو كاف.

١٣- وأُعد تقرير شامل عن تحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها في أفريقيا. وحُددت في ذلك التقرير مواطن القوة والضعف إلى جانب الفرص والمخاطر والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية في المجالات المواضيعية الثلاثة. ويتضمن التقرير استعراضا مكتبيا متعمقا لحالة تحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها. وركز الاستعراض على الوقوف على أفضل الممارسات المعروفة حاليا بحيث يمكن استخلاص الدروس من أجل تيسير وضع خطة تحويلية للمكاتب الإحصائية الوطنية.

رابعا- الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٤- تضطلع اللجنة الاقتصادية بدور أمانة الفريق الأفريقي المعني بتحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها. وتقوم، بصفتها تلك، بمساعدة الفريق ودعمه وحشد الموارد التقنية والمالية لتبسيط عمله وعمل أفرقته الفنية الثلاثة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة الاقتصادية بمراجعة برنامج عملها هي، وهي المراجعة التي كان أثر جائحة كوفيد-١٩ على النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا، محفزا عليها، على نحو يتيح لها دعم تحديث الإحصاءات الرسمية في المنطقة. ولهذا الغرض، شرعت اللجنة في تنفيذ برنامج مخصص للقيادات في مجال الإحصاءات لتزويد كبار مديري المكاتب الإحصائية الوطنية بالمهارات اللازمة لقيادة مؤسساتهم عن طريق وضع خريطة طريق للتحول والتحديث. وعلى المنوال نفسه، نشرت اللجنة الاقتصادية مبادئ توجيهية لوضع استراتيجية متكاملة لإشراك المستعملين تقدم مزيجا عمليا من الممارسات الفضلى والتعليمات والنصائح والمعارف الأساسية الجيدة والمتداولة اللازمة لإجراء حوار مع المستعملين وتحديد ما يحتاجون إليه ومتى يلزمهم ذلك وبأي وسيلة.

١٥- وقد أطلقت اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠١٨، مجمَّع علوم البيانات لتوفير القيادة ووضع المعايير وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على استخدام الأدوات والحلول والأساليب والتقنيات المبتكرة في جمع البيانات والإحصاءات ومعالجتها وتحليلها ونشرها لقياس مبادرات التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد تم الاضطلاع بعدد من أنشطة بناء القدرات في هذا الإطار.

١٦- وتعمل اللجنة الاقتصادية بدعم من شركائها الاستراتيجيين، على تحسين استخدام مصادر البيانات الجديدة والإدارية في الإحصاءات الرسمية لإنتاج بيانات عالية الجودة، يجري تحديثها وتصنيفها على فترات متقاربة، استجابة للطلبات على البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بوضع تطبيق خاص بالتقنيات البديلة لجمع البيانات التي تمكِّن

من تجميع إحصاءات معينة يتزايد الطلب عليها، مثل إحصاءات مؤشر أسعار الاستهلاك. واستجابة لطلبات البلدان، بتنظيم ندوات إقليمية عبر الإنترنت وحلقات عمل تدريبية إلكترونية لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال استخدام البيانات المستخرجة من المواقع الشبكية، وبيانات الشراء المسجلة بأجهزة المسح الضوئي، والمقابلات الهاتفية المستعينة بالحاسوب، والدراسات الاستقصائية الهاتفية لأغراض جمع البيانات لمؤشر أسعار الاستهلاك. ويجري حاليا تنفيذ مشروع للمساعدة التقنية يرمي إلى دعم البلدان الراغبة في تطبيق وتنفيذ هذه المقابلات والدراسات الاستقصائية الهاتفية لجمع البيانات لمؤشر أسعار الاستهلاك. ويجري كذلك تقديم الدعم لإدماج المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الإحصائية واستخدام البيانات المكانية لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن خطط التنمية الأفريقية.

١٧- وفي إطار تحويل عمليات التعداد من عمليات يدوية إلى عمليات رقمية، تدعم اللجنة الاقتصادية إجراء التعدادات الرقمية في أفريقيا عن طريق تطوير وطرح تطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي تحسن نوعية البيانات وكفاءتها وتوافرها في الوقت المناسب. ويتألف نظام تكنولوجيا خدمات التعداد الرقمي الذي وضعه خبراؤها من لوحة متابعة لرصد التعداد وأداة لإدارة نفاذ المستخدمين ونظام لتتبع العمليات ومستودع للأسئلة الإلكترونية للتعداد السكاني.

١٨- ومن الناحية المؤسسية، تقدم اللجنة الاقتصادية الدعم إلى البلدان في تحديث التشريعات الإحصائية وتصميم وتحديث الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وهو جانب حاسم يُعد المحرك الرئيسي لتحويل النظم الإحصائية الوطنية.

خامسا- الاستنتاج والطريق للمضي قدما

١٩- يركز التحويل والتحديث بالأساس على تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على الاستجابة بكفاءة وفعالية للطلبات المتزايدة على المعلومات الإحصائية وتكييف عملياتها لتلبية الطلبات الناشئة على البيانات باعتبارها طلبات لا يمكن التنبؤ بها. ولذلك، تجدر الإشارة إلى أن مبادرة الفريق ليست مبادرة معزولة، بل هي جهد تكميلي مصمم خصيصا لأفريقيا، وهي بحاجة إلى دعم قوي من الحكومات.

٢٠- ويجري وضع الصيغة النهائية لخارطة طريق تتناول تحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها في أفريقيا. وخارطة الطريق، التي تتمحور حول ركائز التحويل والتحديث، تحدد العناصر الأساسية لتحويل وتحديث الإحصاءات الرسمية. وهي تسلط الضوء على الأنشطة التي يمكن أن يضطلع بها أي بلد، في الأجلين القصير والمتوسط، لإنشاء نظام إحصائي وطني حديث.

٢١- ويركز برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لعام ٢٠٢٢ بشأن البيانات والإحصاءات بصفة رئيسية على دعم البلدان في تنفيذ برنامج يهدف إلى تحويل وتحديث

نظمها الإحصائية الوطنية. ويستفيد البرنامج من منحة مقدمة من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بهدف دعم تحديث البيانات والسجلات الإدارية في البلدان الأفريقية لتعزيز استخدامها للأغراض الإحصائية. وسيعزز البرنامج كذلك القدرات الوطنية في مجال إنتاج ونشر واستخدام البيانات المكانية والتكنولوجيات الجغرافية المكانية، وسيسهم في تقليص فجوة البيانات للتمكين من رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.